تحول السياسات الأمريكية في مجال الطاقة والمناخ والتجارة خلال ولاية ترامب الثانية

بشرى زينب أوزدمير*

ملخص: من المتوقّع أن تُحدث عودة دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة تغييرات جوهرية في مسار مكافحة تغيّر المناخ على المستوى العالمي، وفي العلاقات التجارية، وفي أسواق الطاقة؛ إذ إن سياساته المقترحة –ومن ذلك زيادة الرسوم الجمركية، وتعزيز إنتاج الطاقة المحلية، وانسحاب الولايات المتحدة من الجهود الجماعية لمواجهة الاحتباس الحراري– قد تعيد تشكيل المشهدين الاقتصادي والبيئي، فضلاً عن التوازنات الجيوسياسية. تتناول هذه الدراسة الآثار المحتملة لأجندة ترامب، مقدّمةً قراءة شاملة لكيفية تأثيرها في ديناميكيات التجارة والطاقة على الصعيد العالمي.

الكلمات المفتاحية: ترامب، أمريكا، المناخ، الطاقة، التجارة.

* سيتا، تركيا.

The Shift in U.S. Policies on Energy, Climate, and Trade During the Trump Administration

BÜŞRA ZEYNEP ÖZDEMİR*

ORCID NO :0000-0002-2180-5612

ABSTRACT: *Donald Trump's return to the U.S. presidency is set to bring significant changes to global fight against climate change, trade relations and energy markets. His proposed policies, including higher tariffs, increased domestic energy production and pulling the U.S. out of the collective global warming efforts, could reshape economic, environmental, and geopolitical landscapes. This analysis explores the potential effects of Trump's agenda, providing a comprehensive look at how it may influence global trade and energy dynamics.*

Keywords: *Trump, America, Climate, Energy, Trade.*

* SETA, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
93 - 108

Received Date: 01 / 04 / 2025 • Accepted Date: 05 / 05 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-006

المقدّمة

شكّلت الولايات المتحدة لاعبًا محوريًّا في سياسة المناخ العالمية منذ مدّة طويلة؛ نظرًا لإسهاماتها التاريخية الكبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة، وتأثيرها الواسع في صياغة الاتفاقيات البيئية الدولية، إلا أن إعادة انتخاب دونالد ترامب في نوفمبر 2024 وتنصيبه في يناير 2025 شكّلت نقطة تحوّل بارزة في مقاربة البلاد لقضايا تغيّر المناخ والاستدامة. فمنذ توليه المنصب ولاية ثانية، سارع الرئيس ترامب إلى تفكيك العديد من السياسات المناخية التي أرساها أسلافه، ولاسيّما تلك التي جاءت ضمن «قانون خفض التضخم عام 2022» في ظل إدارة بايدن، الذي مثّل دفعة استثنائية في جهود مكافحة تغيّر المناخ. وفي المقابل، روّج ترامب لأجندة تركّز على إنتاج الوقود الأحفوري وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة.

تتناول هذه الدراسة التغيّرات الفورية التي طرأت على سياسات الولايات المتحدة في مجالات المناخ والطاقة والتجارة والاستدامة خلال الولاية الثانية لترامب، كما تتنبأ بمسار هذه السياسات على امتداد فترة رئاسته، وتقيّم انعكاساتها الواسعة على الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ وتعزيز الاستدامة. إذ تُعيد هذه التحولات رسم المشهد البيئي الداخلي في الولايات المتحدة، وتفرض تحديات كبيرة أمام التعاون الدولي والسعي الجماعي للتصدي لأزمة المناخ. علاوة على ذلك، قد تُفضي هذه التحولات إلى توتير العلاقات الدولية، في ظل تزايد نظرة بعض الدول إلى الولايات المتحدة بوصفها شريكًا أقل موثوقية في الجهد العالمي المشترك، وربما يدفع ذلك البعض إلى التراجع عن التزاماتهم المناخية تبعًا لذلك.

التغيّرات الفورية بعد التنصيب

في غضون أيام قليلة من تنصيبه في الولاية ثانية، أصدر الرئيس ترامب سلسلة من الأوامر التنفيذية التي مثّلت تحولاً كبيرًا في سياسة المناخ الأمريكية. وكان من أولى خطواته إعادة الانسحاب رسميًّا من اتفاق باريس للمناخ، وهي خطوة كان قد نفذها بالفعل خلال ولايته الأولى، وتعهد بتكرارها في حال إعادة انتخابه خلال حملته الانتخابية عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يكن مفاجئًا في ضوء خطاب حملته ونهجه الإستراتيجي القائم على «إرسال رسائل رمزية»، إلا أنه سلّط الضوء على رفض إدارته الالتزامات المناخية متعددة الأطراف، وتفضيلها مبدأ السيادة الوطنية على حساب التعاون العالمي في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

إلى جانب ذلك، أعلن ترامب ما أسماه «حالة طوارئ وطنية في مجال الطاقة»، في خطوة رمزية أخرى تهدف إلى تسويغ التوسع السريع في إنتاج الوقود الأحفوري. وقد ترافقت هذه الخطوة مع توجيهات صريحة إلى الوكالات الفدرالية، منها وكالة حماية البيئة ووزارة الداخلية، للإسراع في منح التصاريح لمشروعات النفط والغاز والفحم، وهذا يعني فعليًّا تهميش مبادرات الطاقة المتجددة.

وقد وُجِّهت وكالة حماية البيئة –التي كانت يومًا رمزًا مهمًّا للتنظيم البيئي– إلى تحويل تركيزها من التخفيف من آثار تغيّر المناخ إلى دعم سياسات الطاقة الوطنية القائمة على الوقود الأحفوري. ومن المتوقع، في ظل إدارة ترامب، أن تبدأ الوكالة خلال عام 2025 بمراجعة وتفكيك العديد من اللوائح التنظيمية، مثل معايير انبعاثات الميثان في عمليات النفط والغاز، التي كانت قد أُعيد العمل بها في عهد بايدن.[1]

وفي السياق نفسه، شرعت وزارة الداخلية في فتح أراضٍ كانت محمية سابقًا، من ذلك أجزاء من «الملجأ الوطني للحياة البرية في القطب الشمالي»، أمام عمليات الحفر والتنقيب.[2] تعكس هذه الإجراءات سياسة تحرير تنظيمي أوسع نطاقًا تهدف إلى تقليص ما دأب ترامب على وصفه بـ«اللوائح البيئية المُرهِقة» التي –من وجهة نظره– تعوّق النمو الاقتصادي.

وكان من بين التغييرات البارزة الأخرى إلغاء عدد من الأوامر التنفيذية وآليات التمويل الأساسية التي أُقرّت في عهد بايدن. فقد جرى عمليًّا تعليق تنفيذ «قانون خفض التضخم» لعام 2022، الذي خُصِّصت بموجبه مليارات الدولارات لمشروعات الطاقة النظيفة، ودعم السيارات الكهربائية، وبرامج التكيّف مع تغيّر المناخ. ورغم أن إلغاء هذا القانون بالكامل يتطلب إجراءً تشريعيًّا من الكونغرس، فإن الرئيس ترامب استخدم صلاحياته التنفيذية لوقف صرف التمويلات المقررة، وإعادة توجيه الموارد نحو تطوير بنى تحتية مرتبطة بالوقود الأحفوري.

وبالمثل، فقد شهد «قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف»، الذي كان يتضمّن بنودًا داعمة للطاقة المتجددة والتكيّف المناخي، تراجعًا ملحوظًا في أولوية مكوّناته المناخية.[3] تُمهّد هذه التغييرات الفورية الطريق أمام رئاسة يبدو أنها عازمة على التراجع عن التقدّم الذي أُحرِز في مسار التحوّل نحو اقتصاد أخضر قائم على الاستدامة والعمل المناخي.

تراجع عن سياسات والمبادرات الجديدة

جاءت خطوات التراجع عن السياسات، التي أُطلِقت في الأسابيع الأولى من الولاية الثانية للرئيس ترامب، بنفس السرعة والاتساع التي اتّسمت بها ولايته الأولى بين عامي 2016 و2020. ففي فترته الرئاسية الأولى، كانت وكالة حماية البيئة قد ألغت «خطة الطاقة النظيفة» التي أُطلِقت في عهد الرئيس أوباما بهدف تقليص انبعاثات الكربون من محطات توليد الطاقة.[4] وعلى الرغم من أن هذه الخطة كانت قد تعرضت للإضعاف والطعن القانوني خلال الولاية الأولى لترامب، فإن إدارة بايدن عملت على إحيائها وتعزيزها.

أما في الولاية الثانية لترامب، فمن المتوقّع أن تُبذَل جهود متجددة لإلغاء الخطة بالكامل، وأن تُستبدَل بها سياساتٌ تشجّع على توليد الطاقة اعتمادًا على الوقود الأحفوري. ويأتي هذا التراجع في سياق إستراتيجية أوسع ترمي إلى تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري محليًّا، وهي إستراتيجية طالما قدّمها ترامب بوصفها أساسية لتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة وتوفير فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك، جرى تعليق منح التراخيص الجديدة لمشروعات طاقة الرياح البحرية، التي كانت قد شهدت توسعًا كبيرًا في عهد بايدن، وهذا يشير إلى تراجع واضح في مسار تطوير مصادر الطاقة المتجددة .[5] فعلى مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، ارتفعت القدرة الإجمالية المركّبة لطاقة الرياح من 2.4 غيغاواط إلى 150 غيغاواط بحلول أبريل 2024. وكانت المشروعات البحرية الجديدة وحدها، التي كان من المقرر أن تضيف ما مجموعه 32 غيغاواط، قادرة على توليد الكهرباء لملايين المنازل الأمريكية الواقعة على الساحل الشرقي.[6]

في عهد الرئيس ترامب، يُتوقَّع أيضًا إلغاء الإعفاءات الضريبية الفيدرالية الممنوحة لمشتري المركبات الكهربائية. وكانت هذه السياسة من المحركات الأساسية التي أسهمت في تسريع وتيرة تبني السيارات الكهربائية خلال إدارة بايدن. ففي عام 2021، أصدر الرئيس بايدن أمرًا تنفيذيًّا يهدف إلى أن تكون 50% من مبيعات السيارات الجديدة، بحلول عام 2030، إما كهربائية بالكامل أو هجينة قابلة للشحن الخارجي.

لكن ترامب وصف هذا التوجّه بأنه جزء من «خدعة الصفقة الخضراء الجديدة»، معلنًا أن هدفه من إلغائه هو حماية شركات صناعة السيارات التقليدية في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، يرى بعض الفاعلين في قطاع السيارات الأمريكي أن هذه الخطوة قد تُضعف القدرة التنافسية للولايات المتحدة، وتتيح للشركات الصينية –التي تحقق تقدمًا سريعًا في أسواق المركبات الكهربائية العالمية– فرصة لتوسيع تفوقها على حساب الصناعة الأمريكية.[7]

دافع الرئيس ترامب بقوة عن أن زيادة إنتاج الوقود الأحفوري ستؤدي إلى خفض تكاليف الطاقة على المستهلكين الأميركيين، وتعزيز المكانة الجيوسياسية للولايات المتحدة على الساحة الدولية

يقوم الرئيس ترامب بالترويج بشكل مكثف لإنتاج الوقود الأحفوري واستخراجه. وتسعى إدارته إلى توسيع حقوق الحفر والتنقيب في الأراضي والمياه الفيدرالية، ومن ذلك النظم البيئية الحساسة التي كانت محمية سابقًا وممنوعة من أي نشاط تنموي.

وفي هذا الإطار، يُتوقّع أن يُعاد فتح «الملجأ الوطني للحياة البرية في القطب الشمالي»، الذي طالما كان هدفًا محوريًّا في سياسة الطاقة لدى الحزب الجمهوري، أمام أنشطة استكشاف النفط والغاز. تستند هذه المبادرات إلى سردية ترتكز على النمو الاقتصادي وأمن الطاقة، إذ دافع الرئيس ترامب بقوة عن أن زيادة إنتاج الوقود الأحفوري ستؤدي إلى خفض تكاليف الطاقة على المستهلكين الأميركيين، وتعزيز المكانة الجيوسياسية للولايات المتحدة على الساحة الدولية.

إلا أن منتقدي هذه السياسات يرون فيها رهنًا لمستقبل البلاد بمسار قائم على انبعاثات كربونية كثيفة، وهذا يقوّض أسس الاستدامة طويلة الأمد، ويزيد من تفاقم أزمة تغيّر المناخ. وتشير التقديرات إلى أن الآثار المحتملة بعيدة المدى لهذه السياسات –سواء على الولايات المتحدة أم على الجهود المناخية العالمية– ستكون بالغة، إذ من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة التدهور البيئي، وتراجع ملحوظ في وتيرة التقدّم العالمي نحو التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

الإجراءات المتوقّعة مستقبلًا

يركّز الرئيس ترامب على إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية وتبادلية بدلًا من الانخراط في اتفاقيات متعددة الأطراف، وهو توجّه قد يتجاهل الاعتبارات المناخية لمصلحة تعزيز صادرات الطاقة على حساب تقليص الانبعاثات. وفي عالم اليوم، حيث تزداد الحاجة الملحة لمعالجة أزمة تغيّر المناخ، فإن الاعتماد المفرط على الترتيبات الثنائية قد يقوّض

جهود التعاون الدولي الشامل؛ إذ إن تفضيل العلاقات التجارية الفردية من شأنه أن يُبعد الأنظار عن القضايا المناخية الأوسع، التي تتطلّب استجابة منسقة على المستوى العالمي.

تتمحور هذه الإستراتيجية حول تعزيز صادرات الطاقة، وتحقيق مكاسب اقتصادية آنية، لكنها قد تأتي على حساب تقليص الانبعاثات على المدى البعيد، وإضعاف الشراكات المناخية الشاملة التي تحتاج إليها البشرية لمواجهة التحديات البيئية المتفاقمة على مستوى العالم. من ناحية أخرى، تُعَدّ الاتفاقيات متعددة الأطراف ضرورية لوضع معايير موحّدة، وتوحيد الموارد، وتبادل الابتكارات التكنولوجية، وهي جميعها عناصر أساسية في مكافحة تغيّر المناخ. فبدون أطر موحّدة وشاملة، قد تنتهج الدول سياسات فردية تفتقر إلى التنسيق والفعالية، وهذا يقلّل من قدرتها على الحدّ من انبعاثات الكربون والحدّ من التدهور البيئي.

علاوة على ذلك، فإن التراجع عن الالتزام بالشراكات العالمية متعددة الأطراف بشأن قضايا دولية، مثل التخفيف من تغيّر المناخ، قد يُقيّد فرص البحث المشترك، وتبادل أفضل الممارسات، والاستثمار التعاوني في تقنيات الطاقة النظيفة ضمن جهود التخفيف من الانبعاثات.

إن غياب هذا العمل الجماعي من شأنه أن يعوّق تطوير حلول مبتكرة لتقليص البصمة الكربونية، ويُضعف الزخم العالمي اللازم للانتقال نحو مستقبل مستدام ومنخفض الانبعاثات. أصبح تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والمسؤوليات البيئية ضرورة متزايدة في السياق الراهن، إذ يجب أن تُصاغ السياسات التجارية بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي قوي، من دون إغفال الحاجة إلى حماية العالم من الآثار السلبية المحتملة لتغيّر المناخ.

إن دمج الممارسات المستدامة ضمن الاتفاقيات التجارية يمكن أن يسهم في بناء اقتصاد عالمي أكثر مرونة، يُلبّي الاحتياجات الاقتصادية العاجلة، وفي الوقت ذاته يتصدّى للتحديات البيئية طويلة الأمد التي يفرضها تغيّر المناخ. فمثل هذا النهج المتكامل يوفّر إطارًا يوازن بين تطلعات التنمية وضرورات الحفاظ على البيئة، بحيث يضمن استقرارًا اقتصاديًّا وبيئيًّا للأجيال الحالية والقادمة.

الآثار في العمل المناخي المحلي

نظرًا للمعطيات الراهنة، من المرجّح أن تشهد الولاية الثانية للرئيس ترامب ترسيخًا أكبر للسياسات التي بدأها في ولايته الأولى، خاصةً إذا حافظ حزبه على سيطرته على الكونغرس. فمع تحقيق الجمهوريين أغلبية في مجلسي النواب والشيوخ عقب انتخابات عام 2024، بات لدى ترامب فرصة استثنائية لتمرير تشريعات تعزز أجندته في مجالَي الطاقة والبيئة. ومن بين أبرز الخطوات المحتملة: الإلغاء الكامل لـ«قانون خفض التضخم»، وهو ما من شأنه أن يضع حدًّا للتمويل الفيدرالي المخصّص لمشروعات الطاقة النظيفة، وبرامج تعزيز الصمود في وجه تغيّر المناخ، ومبادرات العدالة البيئية. ورغم أن مثل هذا الإجراء يتطلب قوة سياسية معتبرة، فإن الجمع بين سيطرة الحزب الجمهوري على غرفتَي الكونغرس، والدعم الشعبي الذي يحظى به ترامب، إضافة إلى عزمه الواضح على إعطاء الأولوية لسياسات الاقتصاد الأمريكي القائم على الوقود الأحفوري، كل ذلك يجعل من هذا السيناريو أمرًا وارد الحدوث ضمن حسابات الواقع السياسي الراهن.

علاوة على ذلك، ستؤدي المحكمة العليا الأميركية، التي شُكّلت بصورة كبيرة خلال الولاية الأولى لترامب وقد تُعاد صياغتها في ولايته الثانية، دورًا محوريًّا في تحديد مستقبل السياسات البيئية. فالقضاة المحافظون، الذين يُعرَف عن كثير منهم التشكيك في سلطة الهيئات الفيدرالية التنظيمية وما يُعدّ «تجاوزًا لصلاحياتها»، قد يميلون إلى تأييد الطعون القانونية المقدّمة ضد تدابير الحماية البيئية، وهو ما يُضعف قدرة الولايات المتحدة على مواجهة تغيّر المناخ لأجيال مقبلة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الدعاوى القضائية ضد اللوائح المتبقية لوكالة حماية البيئة أو السياسات المناخية على مستوى الولايات إلى أحكام قضائية تُفضّل الاتجاه نحو إزالة التنظيمات، وهو ما يخلق بيئة قانونية معادية لجهود الاستدامة. وهذا التحوّل القضائي، بالتوازي مع التحوّلات التشريعية والتنفيذية، قد يُقوّض الإطار المؤسسي بأكمله الذي يدعم سياسات المناخ والعمل البيئي في الولايات المتحدة.

رغم هذه التحولات في السياسات الفيدرالية، من المرجّح أن تكون الاستجابة على مستوى الولايات والمجتمعات المحلية متفاوتة، لكنها مؤثّرة، إذ أعلنت ولايات تقدّمية مثل كاليفورنيا ونيويورك وماساتشوستس عن عزمها على تعزيز جهودها المناخية، بغض النظر عن توجهات الحكومة الفيدرالية. فعلى سبيل المثال، حافظت كاليفورنيا على معاييرها الصارمة لانبعاثات المركبات، وأهدافها الطموحة للطاقة المتجددة، مستندة إلى سلطتها بموجب «قانون الهواء النظيف» الذي يسمح لها بوضع قوانين خاصة بها في هذا المجال.[8] هذا النوع من المقاومة على مستوى الولايات قد يُفضي إلى نشوء مشهد من السياسات المناخية المتباينة في أنحاء الولايات المتحدة، بحيث تسلك «الولايات الزرقاء» -ذات التوجّه الديمقراطي- مسار إزالة الكربون بشكل مكثّف، بينما تصطف «الولايات الحمراء» -ذات التوجّه الجمهوري- خلف أجندة ترامب المعتمدة على الوقود الأحفوري. ورغم أن هذا الشكل من اللامركزية قد يسهم في الحفاظ على جزء من التقدّم المناخي، إلا أنه ينطوي على مخاطر حقيقية، أبرزها تعميق التفاوتات الإقليمية، وتقويض بناء إستراتيجية وطنية موحّدة وفعالة في مواجهة تغيّر المناخ.

ستكون ديناميكيات السوق أيضًا عاملاً حاسمًا في هذا السياق؛ إذ أثار تركيز الإدارة على المصادر التقليدية للطاقة مخاوف بشأن مستقبل مبادرات الطاقة المتجددة. على الرغم من ذلك، قد تُعوّض الابتكارات في القطاع الخاص والطلب الاستهلاكي المتزايد على الطاقة النظيفة بعض الأضرار التي تسبّبها إزالة التنظيمات الفيدرالية. ومع ذلك، فإن فقدان الإعانات الفيدرالية والحوافز قد يُبطئ من الانتقال إلى الطاقة النظيفة، خصوصًا

في قطاعات مثل المركبات الكهربائية وتخزين الطاقة، حيث كان الدعم الحكومي له دور حيوي في تسريع التطور. وعليه، فإن تقليص الدعم الفيدرالي لمشروعات الطاقة النظيفة وإلغاء اللوائح التنظيمية من شأنهما أن يُعرّضا الانتقال إلى أنظمة الطاقة المستدامة إلى خطر التأخير، وهو ما يُؤثر سلبًا في الجهود التي تستهدف بناء بنية تحتية للطاقة منخفضة الكربون على المدى الطويل.

من المتوقع أن تشهد السنوات الأربع المقبلة مشاهد حراك مناخي متصاعد؛ إذ قد تشجع سياسات ترامب نشطاء المناخ، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الاحتجاجات والدعاوى القضائية. ومن المحتمل أن تكثّف حركة المناخ التي يقودها الشباب، التي اكتسبت زخمًا خلال ولاية بايدن، جهودها، لكن مع دعم عام أقل الآن. في المقابل، قد يرى أنصار ترامب، الذين يدعمون في الغالب سياساته المتعلقة بالطاقة، هذه التغييرات نجاحًا، وهذا يعمّق الانقسام السياسي بشأن قضية تغيّر المناخ.

التداعيات العالمية

التداعيات على مكافحة تغيّر المناخ

من المتوقّع أن يستمرّ النهج الانعزالي للرئيس ترامب على الساحة الدولية. إلى جانب انسحابه من اتفاقية باريس، قد تقوم إدارته بالتراجع عن المشاركة في اتفاقيات مناخية أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. إن هذا التراجع عن الدبلوماسية المناخية العالمية قد يُضعف الزخم الذي تتمتع به المفاوضات الدولية بشأن تغيّر المناخ، خصوصًا في اجتماعات مؤتمر الأطراف، حيث كانت القيادة الأمريكية تاريخيًّا مؤثرة في تشكيل القرارات العالمية. هذا الانسحاب من الجهود متعددة الأطراف قد يؤدي إلى تدهور التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية، ويُعرقل التوصل إلى اتفاقيات شاملة تعزز من العمل الجماعي لمكافحة تغيّر المناخ.

إن انسحاب الولايات المتحدة من القيادة العالمية في مجال تغيّر المناخ قد يُحدث فراغًا يصعب على الدول الأخرى ملؤه. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد يسعى إلى إعادة توجيه نفسه في غياب التعاون الأمريكي، إلا أن ذلك قد يُعوّق قدرة قادة المناخ على حثّ الحركة الدولية نحو اتخاذ إجراءات مناخية فعّالة. أما الدول النامية، التي تعتمد على الدعم المالي والفني من البلدان الأكثر ثراءً لتحقيق أهدافها المناخية، فقد تواجه تحديات متزايدة، وهذا قد يؤدي إلى تقليص الطموحات في إسهاماتها وقراراتها ضمن اتفاقية باريس.

الآثار في أسواق الطاقة

من المتوقّع أن تؤدي سياسات الطاقة التي يتبناها ترامب، التي تركز على إزالة التنظيمات وتوسيع إنتاج الوقود الأحفوري، ومن ذلك الحفر في المياه العميقة وتخفيف سياسات معايير الانبعاثات- إلى زيادة التقلبات في أسواق الطاقة. كما أن النمو المتوقّع في صادرات الطاقة الأمريكية قد يُغيّر بشكل كبير الديناميكيات الجيوسياسية. إن زيادة الإنتاج الأمريكي قد تُسهم في وفرة من النفط والغاز الطبيعي، وهذا يؤدي إلى خفض الأسعار. ومن خلال زيادة حصتها في أسواق الطاقة العالمية، قد تتحدى الولايات المتحدة هيمنة دول تصدير الطاقة التقليدية، التي كانت تعتمد بشكل كبير على إيرادات الهيدروكربونات. هذا التحول قد يُضعف نفوذ منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ويُعطّل التحالفات طويلة الأمد في سوق الطاقة. ومن المرجح أن تواجه دول مثل روسيا والسعودية حالة من الاضطراب الاقتصادي نتيجة هذه التغييرات. ومع ذلك، قد يؤدي هذا السيناريو أيضًا إلى إستراتيجيات تسعير تنافسية قد تزيد الضغط على أسواق الطاقة العالمية وتُفاقم التحديات الاقتصادية في العديد من الدول.[9] في الوقت نفسه، قد تؤدي هذه التطورات إلى زيادة التوترات الجيوسياسية؛ إذ قد تسعى الدول المصدرة للطاقة، التي تأثرت سلبًا بانخفاض الأسعار، إلى تعزيز التحالفات البديلة أو تبني سياسات اقتصادية عدوانية، وهذا يُدخل تعقيدات جديدة في العلاقات الدولية. إن التفاعل بين أمن الطاقة، والاعتماد الاقتصادي، والأجندات السياسية سيؤدّي دورًا حاسمًا في تشكيل مشهد الطاقة العالمي في السنوات المقبلة. وستكون الدبلوماسية التعاونية والمفاوضات الإستراتيجية أمرًا بالغ الأهمية للتعامل مع هذه التغييرات، من أجل تجنب النزاعات، والبحث عن حلول تضمن استقرار أسواق الطاقة وتعزز التعاون الدولي.

من الناحية الاقتصادية، قد تؤدي سياسات ترامب إلى تعطيل التجارة العالمية في التقنيات الخضراء. ومن خلال إعطاء الأولوية لصادرات الوقود الأحفوري على حساب تطوير الطاقة النظيفة، قد تفقد الولايات المتحدة ميزتها التنافسية في قطاع ينمو بسرعة، وهذا قد يؤدي إلى تسليم حصتها السوقية إلى دول مثل الصين التي تهيمن على إنتاج الألواح الشمسية والبطاريات. وقد يؤدي تباطؤ تبني الطاقة المتجددة أيضًا إلى كبح الابتكار والاستثمار في هذا القطاع. هذا السيناريو قد لا يتحدّى فقط قدرة الولايات المتحدة على التنافس على الساحة العالمية للطاقة، بل قد يؤخر الالتزامات المناخية الدولية التي تُعطي الأولوية لتحقيق إزالة الكربون. إن التفاعل بين الأولويات الاقتصادية والمسؤوليات البيئية سيؤدّي دورًا حاسمًا في تشكيل سياسات الطاقة للاقتصادات الكبرى على مستوى العالم.

لا يمكن تجاهل الآثار البيئية لسياسات ترامب في مجالَي الطاقة والمناخ. فقد تؤدي جهود إزالة التنظيمات وزيادة إنتاج الوقود الأحفوري إلى تفاقم التدهور البيئي وتقويض الجهود العالمية لمكافحة تغيّر المناخ. من دون مشاركة الولايات المتحدة، قد تواجه اجتماعات مؤتمر الأطراف ومنتديات دولية أخرى صعوبة في تحقيق توافق الآراء بشأن قضايا حاسمة، مثل تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا. إنّ غياب أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر مصدر للانبعاثات عن هذه المناقشات قد يُشجّع الدول الأخرى على تخفيف التزاماتها، وهو ما يعرّض للخطر الهدفَ العالمي للحد من ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. إن مسارات الانبعاثات، التي تعاني بالفعل نقص الإجراءات الفعّالة، خصوصًا بعد جائحة كوفيد 2019، قد تزداد سوءًا مع ارتفاع الانبعاثات الأمريكية تحت سياسات ترامب، وهذا قد يدفع العالم بصورة أقرب إلى النقاط الحرجة للمناخ. كما أن التراجع في معايير الانبعاثات قد يؤثر أيضًا سلبًا في الصحة العامة؛ خصوصًا في المجتمعات الضعيفة التي تعاني بالفعل آثارَ التلوث.

التداعيات على العلاقات التجارية العالمية والاتفاقيات متعددة الأطراف

في فترة رئاسته الأولى، كانت فرض الرسوم الجمركية العالية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية لترامب، حيث وصلت معدلات الرسوم إلى 60 بالمئة، مع التركيز بشكل أساسي على الواردات من الصين وكندا والمكسيك. وقد وقّع ترامب بالفعل قانونًا رئاسيًّا في 1 فبراير 2025 لفرض رسوم إضافية بنسبة 25 في المئة على الواردات من كندا والمكسيك، و10 بالمئة على الواردات من الصين.[10] وفقًا لبعض المسؤولين في إدارته، فإن إستراتيجيات الرؤساء السابقين قد وضعت الدول المنافسة للولايات المتحدة في وضع أفضل على حساب الصناعات الأمريكية. لذا، تهدف هذه التدابير إلى تصحيح اختلالات التجارة، وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

ومع ذلك، من المتوقع أن تكون الآثار المترتبة في هذه الرسوم الجمركية واسعة النطاق ومعقدة، إذ قد تؤدي هذه الرسوم إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وهذا يفرض ضغوطًا تضخمية على الأسعار الاستهلاكية داخل الولايات المتحدة. كما أن الصناعات المحلية التي تعتمد على سلاسل التوريد العالمية قد تواجه تكاليف أعلى، وهو ما قد يقلّل من قدرتها التنافسية. علاوة على ذلك، فإن الرسوم الجمركية الانتقامية التي قد تفرضها الدول المتضررة، وخصوصًا الصين، قد تؤدي إلى اضطراب في تدفقات التجارة العالمية، وتُفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي، بل وقد تمهد الطريق نحو حرب تجارية شاملة.[11]

تحسّبًا لهذه التغيرات السياسية، سارعت العديد من الشركات إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد الخاصة بها. بدأت بعض الشركات بتخزين البضائع لتجنّب الرسوم الجمركية، بينما تبحث أخرى عن بدائل توريد جديدة لتقليل المخاطر على المدى الطويل.[12] ومن شأن هذا التوجّه أن يؤدي إلى إعادة تشكيل أوسع في أنماط التجارة العالمية، وهو ما يُعزز من الأهمية الاقتصادية لدول مثل فيتنام والهند والمكسيك.

غير أن إعادة هيكلة سلاسل التوريد تتطلب استثمارات ضخمة في مجالات البنية التحتية، واللوجستيات، وتطوير القوى العاملة. كما أن التوترات الجيوسياسية والفروقات التنظيمية بين الشركاء التجاريين المحتملين تزيد من المخاطر الاقتصادية، سواء على مستوى الشركات أم الحكومات. ويُبرز هذا التحوّل الحاجة الماسّة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء شبكات تجارية أكثر مرونة واستدامة في مواجهة التحديات المستقبلية.

يعكس موقف ترامب الحمائي توجّهًا قد يُفضي إلى إضعاف الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وهذا يُنذر بظهور بيئة تجارية عالمية أكثر تجزؤًا وتفكّكًا. وقد بدأت الدول الشريكة الكبرى للولايات المتحدة، مثل كندا والمكسيك، بإعادة صياغة إستراتيجياتها التجارية لتخفيف آثار الاضطرابات المحتملة. وبالمثل، شرع الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الآسيوية الرائدة في استكشاف شراكات إقليمية وتنويع محافظها التجارية بهدف تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة.

هذا التفتت التجاري قد يُقوّض الشبكات التجارية الراسخة، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع في تكاليف المعاملات التجارية. في الوقت نفسه، فإن تشكيل كتل تجارية إقليمية جديدة قد يخلق فرصًا لبعض الاقتصادات، لكنه أيضًا يحمل في طياته مخاطر على الاستقرار الاقتصادي العالمي. إنّ الطبيعة المتغيّرة لهذه الاتفاقيات ستتطلب مفاوضات معقدة وتعاونًا وثيقًا بين مختلف الأطراف الدولية؛ لضمان توازن المصالح، وتحقيق الأمن التجاري المشترك.

ومن المرجّح أن تكون التداعيات غير المباشرة لهذه السياسات أكثر وضوحًا في الاقتصادات الناشئة. إذ قد تواجه الدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات إلى الولايات المتحدة انخفاضًا في حجم تجارتها، وهذا قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وتفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وتُعَدّ دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، باعتبارها محاور رئيسة في سلاسل التوريد العالمية، من بين الأكثر عرضة لمثل هذه الاضطرابات.

وعلى النقيض من ذلك، قد تتمكن بعض الاقتصادات الناشئة من الاستفادة من فرص جديدة من خلال التمركز كشركاء تجاريين بديلين. ومع ذلك، فإن استغلال هذه الفرص يتطلب التغلب على عقبات هيكلية، مثل ضعف البنية التحتية، وعدم كفاءة الأنظمة التنظيمية، ومحدودية الوصول إلى رأس المال. ولذلك، يتعين على حكومات هذه الدول اتخاذ إجراءات استباقية للحفاظ على قدرتها التنافسية في ظل المشهد التجاري العالمي المتغير. وقد تشمل هذه الإستراتيجيات تعزيز القدرات التكنولوجية والسعي إلى إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية، وهذا يعزز من قدرتها على الصمود الاقتصادي.

الخاتمة

منذ أن تولى الرئيس ترامب منصبه لولاية ثانية في يناير 2025، شهدت الولايات المتحدة تحولاً جذريًا في نهجها تجاه التغير المناخي والاستدامة. من خلال الأوامر

التنفيذية، والتراجع عن التشريعات التنظيمية، والتركيز على إنتاج الوقود الأحفوري، قام ترامب بتفكيك جزء كبير من التقدم الذي أُحرز في الإدارات السابقة، مفضلاً المكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل على حساب الاستقرار البيئي طويل الأمد. ومن المرجح أن تشهد السنوات الأربع القادمة استمرار تطبيق هذه السياسات، ما سيؤثر بشكل كبير على الجهود المناخية محليًا وعالميًا. وبينما قد تسهم الولايات والمجتمعات والأسواق في الحد من بعض الأضرار، فإن تراجع الولايات المتحدة عن دورها القيادي في مجال المناخ يشكل تهديدًا خطيرًا للتعاون الدولي وللجهود الجماعية لمواجهة التغير المناخي. وسيتطلب التعامل مع كل هذه التعقيدات رؤية استراتيجية، وقدرة على التكيف، وتعاونًا دوليًا. ويجب على الحكومات والشركات أن تتبنى مبدأ الصمود والابتكار للتخفيف من المخاطر والاستفادة من الفرص التي تطرحها هذه المرحلة الجديدة.

رغم أن التأثيرات طويلة الأمد لهذه التغيرات السياسية ستعتمد على عدة عوامل، فإن من شأن هذه السياسات أن تدفع الولايات المتحدة نحو مسار مرتفع الانبعاثات، مما يقوض الجهود العالمية الرامية إلى تجنب الآثار السلبية للتغير المناخي. وفي مواجهة هذه الانتكاسات، يجب على المجتمع الدولي أن يتكيف ويبتكر ويواصل العمل لضمان مستقبل مستدام. وبصرف النظر عن السياسات الفيدرالية، قد تشكل هذه المرحلة فرصة لإعادة تشكيل مسار التخفيف من تغير المناخ، وذلك من خلال التوجه نحو مسارات جديدة تعتمد على التقدم التكنولوجي في مجالات الطاقة البديلة، مثل الطاقة النووية، إلى جانب ابتكارات تقنية جديدة تساعد في التخفيف من الآثار السلبية للكوارث البيئية على البشر.

الهوامش والمراجع:

1. "Biden-Harris administration finalizes standards to slash methane pollution, combat climate change, protect health, and bolster American innovation", the U.S. Environmental Protection Agency, December 2, 2023, https://www.epa.gov/newsreleases/biden-harris-administration-finalizes-standards-slash-methane-pollution-combat-climate , (Accessed at: February 17, 2025).
2. Kirstin E. Gibbs et all., "Executive orders move oil & gas development, permitting reform to top of Trump-Vance energy agenda", Morgan Lewis, January 27, 2025, https://www.morganlewis.com/pubs/2025/01/executive-orders-move-oil-gas-development-permitting-reform-to-top-of-trump-vance-energy-agenda, (Accessed at: February 17, 2025).

3. "Unleashing American energy", the White House, January 20, 2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/unleashing-american-energy/, (Accessed at: February 15, 2025).

4. Dana Nuccitelli, "The Trump EPA strategy to undo the Clean Power Plan", Yale Climate Connections, June 21, 2019, https://yaleclimateconnections.org/2019/06/the-trump-epa-strategy-to-undo-the-clean-power-plan/, (Accessed at: February 16, 2025).

5. "Temporary withdrawal of all areas on the outer continental shelf from offshore wind leasing and review of the Federal Government's leasing and permitting practices for wind projects", the White House, January 20, 2025, (Accessed at: February 15, 2025).

6. Spencer Kimball, "Trump's broadside against wind industry threatens projects that could power millions of homes", CNBC, February 16, 2025.

7. Joann Muller, "Trump's end to "EV mandate" could weaken automakers against China", Axios, January 23, 2025.

8. Shelia Hu, "The Clean Air Act 101", Natural Resources Defense Council, October 21, 2022, https://www.nrdc.org/stories/clean-air-act-101, (Accessed at: February 16, 2025).

9. "World readies for Trump tariffs even before his White House return", Bloomberg News, January 15, 2025.

10. "Fact Sheet: President Donald J. Trump imposes tariffs on imports from Canada, Mexico and China", the White House, February 1, 2025.

11. Joe Sobczyk, "Trump still has a lot of details on his tariff plans to fill in", Bloomberg, January 15, 2025; Katia Dmitrieva & Brendan Murray, "What are the reciprocal tariffs Trump is promising?", Bloomberg, February 14, 2025.

12. Mike Dorning, Eric Martin & Tom Orlik, "Your guide to Trump's day-one agenda - from taxes to tariffs", Bloomberg, November 8, 2024.

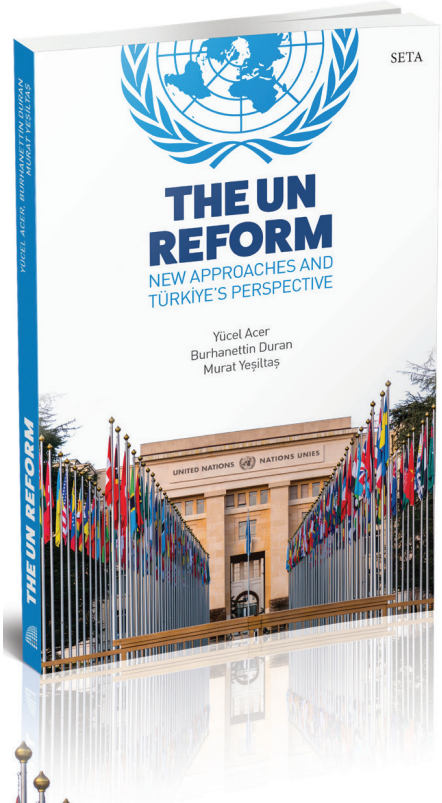

THE UN REFORM

NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA